

## كلفة التعليم العالي وفعاليتها التنموية: دراسة مقارنة من منظور اقتصاد المعرفة والعدالة التوزيعية<sup>1</sup>

عبد الحليم فضل الله<sup>2</sup>

### مقدمة:

تتناول هذه الورقة المسار الراهن للتعليم العالي في لبنان على ضوء ما يشهده من تحولات، بعضها إيجابي كزيادة الطاقة الاستيعابية للقطاع، وبعضها سلبي ينم عن تآكل المزايا التفاضلية، كتراجع نسب الطلاب العرب والاجانب المنتسبين الى الجامعات والمعاهد اللبنانية، وما يعتقد انه تراجع في كفاءة التعليم وجودته قياساً إلى كلفته.

فبعد الحرب الاهلية بدأ لبنان يفقد تدريجياً مكانته التنافسية لأسباب عديدة، من بينها المشروع الاعماري الذي ضيق قاعدة الاقتصاد اللبناني مقارنة بالمراحل السابقة، وعدم التناسب بين نمو رأس المال المادي ورأس المال البشري في القطاعات المختلفة، وارتفاع التكاليف الناتج عن تدفق الأموال من الخارج، مما ضخم أسعار الخدمات غير القابلة للتبادل ومن بينها التعليم.

وبناء عليه، تهدف هذه الورقة إلى تقويم الفعالية القطاعية والتنموية والاقتصادية للإنفاق العام والخاص على التعليم العالي في لبنان، مقارنة بالدول الأخرى أو بالسنوات السابقة، حيث تتمثل مشكلة البحث في التفاوت بين نمو هذا الانفاق ونمو عوائده ونواتجه. والفرضية الرئيسية في هذا المجال هي الآتية: في العقد الأخير كانت كلفة التعليم مرتفعة قياساً بالدخل الفردي أو بالناتج المحلي الإجمالي، لكن ذلك لم يترك أثراً ايجابياً ملموساً على المؤشرات الاقتصادية والتنموية، وهو ما يعزى إلى ضعف قدرة الاقتصاد على امتصاص المدخلات المعرفية، وعدم تحقيق التعليم العالي

<sup>1</sup> منشورة في: مجلة بحوث اقتصادية عربية ؛ العدد 67-68؛ خريف 2014

<sup>2</sup> رئيس المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق - لبنان

وفورات خارجية ايجابية بالقدر الكافي، والتوزيع غير العادل لنواتج التعليم بين المناطق والفئات الاجتماعية.

ويحظى موضوع البحث بأهمية خاصة، في سياق تحليل أسباب تراجع القدرة التنافسية للاقتصاد اللبناني والتفكير بسبل الانطلاق به مجدداً، فوفرة الطاقات البشرية الكفوءة المقيمة أو المهاجرة، تساعد، لو احسن استثمارها، على الانتقال من الاقتصاد الريعي الذي يعتمد على التدفقات المالية والمساعدات الآتية من الخارج، إلى الاقتصاد المنتج القائم على المعرفة. ويزيد من أهمية البحث ندرة الدراسات التي عملت على تقويم فعالية الإنفاق على التعليم العالي في لبنان من النواحي الاقتصادية والتنموية والمعرفية المذكورة.

ونشير في هذا السياق إلى أربع دراسات سابقة تتقاطع مع موضوع البحث. دراسة شربل نحاس (2009) التي حلت على نحو دقيق ومعمق تمويل التعليم العالي في لبنان وانعكاساته وذلك من منظور الاقتصاد السياسي. والدراسة الواردة في التقرير العربي الثاني للتنمية الثقافية 2009، والتي عرضت أرقاماً مفصلة ومقارنة للكلفة الاجتماعية للتعليم العالي في لبنان. ودراسة البنك الدولي الصادرة عام 2003 تحت عنوان: "اقتصادات المعرفة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"، والتي حل فيها جان اريك اوبيرت وجان لويس ريفيرز العلاقة بين زيادة رصيد رأس المال البشري من ناحية ونمو الإنتاجية العامة للاقتصاد من ناحية ثانية في المنطقة. وهناك دراسة أخرى صادرة عن البنك الدولي عام 2007 وعنوانها: "إصلاح التعليم في منطقة MENA" تطرقت إلى أن إصلاح التعليم عنصر لا غنى عنه لتقوية العلاقة - الواهية راهناً- بين معدلات الإنفاق على التعليم ومستويات التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

سيعتمد البحث في تحقيق أهدافه منهج التحليل المقارن، فيقارن بين نمو الإنفاق على التعليم في لبنان خلال العقدين الأخيرين ونمو مؤشرات الأداء الاقتصادي والاجتماعي والمعرفي. ثم يعقد المقارنة نفسها بين العوائد النسبية للإنفاق على التعليم في لبنان ومثيلاتها في المنطقة. اما عدم اعتماد المنهج القياسي، فيعود الى عدم توفر ما يكفي من بيانات لبناء نموذج تحليل مقبول إحصائياً.

يحتوي البحث على ثلاثة مباحث: الاول هو مبحث نظري يدرس العلاقة الجدلية بين اقتصاديات المعرفة من جهة والنمو الاقتصادي والتباين الاجتماعي من جهة أخرى.

والثاني يبحث في مفارقات التعليم والتنمية في المنطقة العربية. أما المبحث الثالث فيقوم على نحو مفصل فعالية الإنفاق على التعليم وانعكاساته على الأداء الاقتصادي والتنموي في لبنان. فضلاً عن فقرة أخيرة تتضمن الخلاصات والتوصيات.

## المبحث الاول: تمهيد نظري عن العلاقة بين المعرفة / التعليم والنمو والمساواة:

تولي اقتصاديات التعليم عناية كبيرة بالموازنة بين التكاليف والعوائد، ويكتسي ذلك أهمية خاصة في مرحلة التعليم العالي التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بفرص التوظيف، وتتحدد على أساس نتائجها إمكانية النفاذ إلى أسواق العمل.

ومع الانتقال من الاقتصاد الصناعي التقليدي إلى الاقتصاد القائم على المعرفة Knowledge-based economy، رجحت كفة المكونات غير الملموسة على غيرها في أنشطة الإنتاج، وتضاعفت بالتالي أهمية التعليم والتدريب في توفير شروط المنافسة، سواء بين المؤسسات أو بين الدول، فترك هذا التحول آثاراً عميقة على معدلات النمو، بل على النظرية الاقتصادية نفسها. وعلى ضوء ذلك، صار تفسير التفاوت في نمو الناتج المحلي للفرد (GDP per Capita) مرتبطاً بتحسين الإنتاجية العامة للاقتصاد (total factor productivity TFP)، وبالوفورات الخارجية Externalities الناتجة عن المعرفة، أكثر من ارتباطه بزيادة عوامل الإنتاج التقليدية.

ترجع دراسة للبنك الدولي<sup>3</sup> الأسباب الأساسية للنمو في عينة من حوالي ستين دولة، إلى تحسن الإنتاجية العامة للاقتصاد وزيادة رصيد الرأسمال البشري، فبين عامي 1960 و1992 كان نمو TFP مسؤولاً عن 58% من النمو في مقابل 41% للرأسمال، ثم ارتفعت هذه النسبة بين عامي 1980 و 1992 إلى 65%، و إلى 94% إذا أخذنا بالحسبان الرأسمال البشري.

---

<sup>3</sup> Aubert, Jean Eric and Reiffers, Jean-Louis (2003), "Knowledge Economies in the Middle East and North Africa Toward New Development Strategies, Washington: ", world bank, 2003, P.8

ولم يقتصر اثر ثورة التكنولوجيا والمعرفة على طريقة عمل الاقتصاد وحده، بل تعداها إلى طرق تحليل النمو، ففي حين انصب اهتمام النظرية التقليدية على عنصرى العمل والرأسمال، ركزت نظرية النمو الجديدة على العناصر غير الظاهرة في عملية الإنتاج، فادخل Solow في ستينات القرن الماضي عنصر التقدم التكنولوجي في معادلة النمو لكن على نحو غير مباشر، ثم قدم Romer في التسعينات مساهمة أساسية ربطت على نحو واضح بين النمو والتطور التقاني والمعرفي للمجتمع، فأضاف إلى معادلة النمو عناصر غير منظورة مثل الإبداع ونظم الإنتاج وجودة التعليم والرأسمال الاجتماعي والأمن... وقد أظهرت الأبحاث التطبيقية أن العناصر المعرفية غير الملموسة لها تأثير كبير على النمو الاقتصادي في الدول الصناعية ودول الأسواق الناشئة في آسيا، وتوصلت دراسة البنك الدولي آنفة الذكر، إلى وجود علاقة قوية في مئة دولة، بين دليل اقتصاد المعرفة KEI و كل من حصة الفرد من الناتج المحلي، وموقع الدولة على مؤشر الإنتاج- التنافسية GCR Index.

ويعد التعليم واحداً من الركائز الثلاثة لدليل المعرفة KI الذي يحدد جهوزية الدولة معرفياً، وهو أيضاً احد الركائز الأربعة لدليل اقتصاد المعرفة المذكور أعلاه، ومن أصل اثني عشر متغيراً أساسياً يقوم عليها هذا الدليل هناك ثلاثة متغيرات لها علاقة بالتعليم العام ومتغير واحد يتصل بالتعليم العالي.

وقد كشفت دراسات أخرى<sup>4</sup> عن وجود ارتباط قوي بين مستوى التعليم ومستوى الدخل الفردي، واثبت دنيسون أن نحو 21% من النمو الأميركي بين عامي 1909 و 1957 عائد إلى تأثير التعليم بينما تراوحت هذه النسبة ما بين 5% و15% في المدة نفسها، وهذا يؤكد مجدداً على ضرورة ان تولى عناية خاصة بكلفة وعائد الاستثمار في التعليم الجامعي.

وفي دراسة تطبيقية لروبرت بارو شملت 98 بلداً وغطت المدة 1960-1990، تبين أيضاً وجود ارتباط وثيق بين نمو حصة الفرد من الناتج الحقيقي من جهة ومستوى رأس المال البشري في سنة الأساس من جهة ثانية، فسنة تعليم إضافية واحدة حسب الدراسة، تترافق مع زيادة معدلها 0.3 بالمائة في نمو الناتج الفردي<sup>5</sup>. وحيث ان متوسط

<sup>4</sup> ومنها دراسات: متروميلن، والنش Walsh، بساكاروبولس psacharapoulus وود هول Woodhall..

<sup>5</sup> انظر:

سنوات التعليم في البلدان العربية يساوي 5.9 سنوات عام 2011، مقارنة بـ11.9 في الكيان الإسرائيلي<sup>6</sup>، وبافتراض ان هذه الفجوة مستمرة منذ إقامة دولة الكيان قبل 65 سنة، فإن التفاوت في مستويات التعليم كفيل وحده يجعل حصة الفرد "الاسرائيلي" من الناتج تساوي ثلاثة أضعاف مثلتها في البلدان العربية.

والمفارقة التي تظهر في نموذج بارو القياسي، هي الارتباط السالب بين نمو الناتج الفردي ومستوى هذا الناتج في سنة الأساس، أي ان الدول التي تنطلق من مستوى دخل منخفض يرجح ان تحقق معدلات نمو في المستقبل أعلى من تلك التي تنطلق من مستوى دخل ارفع. وهذا يعود حسب نظرية النمو النيوكلاسيكية (سولو 1956؛ كاس 1965؛ كومانس 1965...) إلى مبدأ تناقص الغلة، حيث ان الناتج الحدي للرأسمال يكون منخفضاً في الدول الغنية مقارنة بمثيله في البلدان الفقيرة<sup>7</sup> التي لم تصل بعد إلى المستوى الأمثل لمعامل رأس المال/ العمل. بيد ان عدم المساواة في توزيع الدخل تؤدي دوراً سلبياً، فهي تبطئ النمو في البلدان ذات الدخل المنخفض في حين تفعل العكس في الدول الأعلى دخلاً<sup>8</sup>. (وهذا معاكس لفرضية كوزنتس).

وهناك أكثر من رؤية بشأن الكيفية التي يؤثر بها التعليم على النمو، ومنها<sup>9</sup>:

- تصنيف التعليم على انه محور الاستثمار في راس المال البشري. ويستنتج بول كروغمان في إحدى دراساته<sup>10</sup> ان السبب الأكبر لنمو البلدان الآسيوية يعود إلى الاستثمار في التعليم، لكنه افترض أيضاً ان الاستثمار في رأس المال البشري خاضع لقانون تناقص الغلة شأنه شأن أي استثمار آخر

---

Robert Barro (1991); "Economic Growth in a Cross Section of Countries"; Quarterly Journal of Economics; Vol. 106(2), PP 407-443.

<sup>6</sup> برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2012)؛ تقرير التنمية البشرية 2011- الاستدامة والإنصاف؛ نيويورك: الأمم المتحدة، ص: 131-134، جدول رقم (1).

<sup>7</sup> Robert Barro (1991); "Economic Growth in a Cross Section of Countries"; Op.Cit;p:408-409.

<sup>8</sup> Robert J. Barro (2000); "Inequality and Growth in a Panel of Countries"; Journal of Economics Growth, 5, 5-32, March 2000; p.5.

<sup>9</sup> Handrik Van Den Berg (2001); "Economic Growth and Development", New York: McGraw-Hill Irwin, p.372-373.

<sup>10</sup> لا يهدد صعود آسيا برأي كروغمان هيمنة الغرب فحسب بل الأيديولوجيا الغربية نفسها، كون العديد من دول آسيا لا تشاطر العواصم الرأسمالية إيمانها المطلق بالأسواق والحريات المدنية. أنظر:

Paul Krugman (1994); "The Myth of Asian's Miracle"; Foreign Affairs, Vol.73 (3); PP.62-78.

- الوفورات الخارجية الايجابية التي تحققها زيادة سنوات الدراسة، ففي رأي امارتيا سن، يؤدي الاستثمار في رأس المال البشري دوراً هاماً في النمو المستدام على نحو يتجاوز مبدأ تناقص الغلة.
- النظر الى التعليم على انه احد المدخلات الحرجة للتجديد والبحث والتطوير، والتي لا غنى عنها في تعزيز النمو على المدى البعيد.

أما بالنسبة الى العلاقة بين المعرفة وعدم المساواة فتبرز وجهتا نظر:  
الأولى: ترى ان التقدم التكنولوجي والمعرفي يترافق مع زيادة التفاوت في توزيع الدخل<sup>11</sup>، وهذا ما يطلق عليه النمو الشحيح (او النمو المفقر) Immiserizing growth، وهو نمط من النمو لا تتسرب ثماره على نحو كاف من الفئات التي ترتفع إنتاجيتها بسبب المعرفة إلى الفئات الأخرى. ويتبنى اتكينسون وجهة نظر مماثلة، فالتجارة والتكنولوجيا برأيه يخفضان التكاليف ويزيدان المداخيل، لكنهما يزيدان بالمقابل استقطاب الوظائف، وهذا الأمر يزيد الفجوة بين رواتب عمال المعرفة وأجور العاملين في المجالات التي لا تحتاج الى مهارات عالية. و كمثال على ذلك زادت حصة الوظائف ذات التأهيل المرتفع من مجموع الاجور في الولايات المتحدة، من 22% عام 1979 الى 34.8% عام 2003<sup>12</sup>. وتصل دراسة اخرى الى خلاصة مشابهة، مفادها ان البرامج الحكومية التي تجعل بمقدور كل الطبقات تحمل تكاليف التعليم، ستخرج العناصر ذات القابليات العليا من مستنقع ضعف التحصيل العلمي مما يزيد من مداخيلهم النسبية مقارنة بذوي القدرات المنخفضة.

لكن هذا يتناقض مع العديد من الشواهد العملية الأخرى، ففي تجربة البرازيل ظهرت علاقة ارتباط قوية بين خفض عدم المساواة في الثروة من جهة وعدم المساواة في التعليم من جهة ثانية، إذ انخفض معامل جيني- الاراضي الذي يدل على عدم المساواة في توزيع الحيازات من 0.62% عام 1989 الى 0.53 عام 2008، وفي الوقت نفسه تراجع معامل جيني- التعليم من 0.49 الى 0.35 في العامين نفسيهما<sup>13</sup>.

<sup>11</sup> للمزيد راجع:

Baochung Peng (2010); "Status and Income Inequality in a Knowledge Economy"; Nottingham Univ. Business School Malaysia Campus Research Paper No.2010-11.

<sup>12</sup> Robert Atkinson; "Inequality in the New Knowledge Economy"; P5 (Book Chapter From: Antony Giddens and Patrick Diamond (Editors), the New Egalitarianism, Polity Press, London, July 2005).

<sup>13</sup> For more Details see:

لكن نايت وسابوت (Knight and Sabot 1983) يريان ان للتوسع في التعليم اثران متضاربان على توزيع المداخل: فمن جهة تزيد مكاسب العاملين الأكثر تعليماً مقارنة بغيرهم مما يقلل المساواة الدخيلة، ومن جهة ثانية تنكمش مداخل عمال المعرفة بسبب عرض أعداد متزايدة منهم مقارنة بالطلب عليهم.

وباستعمال بيانات عن 59 بلداً، استطاع بارك (Park's 1996) ان يثبت ان لزيادة المعرفة اثرأ متعادلاً على عدم المساواة، وذلك على عكس ما توصل اليه شاتشي (Checchi 2000) من ان هناك علاقة ارتباط سالبة بين التعليم واللامساواة<sup>14</sup>. لكن حتى لو سلمنا جدلاً بأن التعليم يترافق مع عدم المساواة في مرحلة من مراحل التطور على المستوى الداخلي، فانه يساهم إيجاباً في ردم هوة الدخل على الصعيد العالمي. وقد أظهرت التجارب ان الدول النامية تمكنت من تقليص فجوة رأس المال البشري التي تفصلها عن الدول الأكثر تقدماً، بسرعة قياسية مقارنة بالأداء البطيء على صعيد ردم فجوة الرأس مال المادي.

وعلى سبيل المثال تمكنت كوريا الجنوبية من مضاعفة ناتج الفرد فيها إحدى عشرة مرة بين عامي 1960 و2003، وذلك بفضل مساهمة المدخلات المعرفية التي لولها كان الناتج الفردي فيها يساوي نصف ما عليه الآن<sup>15</sup>.

## المبحث الثاني: التعليم والتنمية في المنطقة العربية: مفارقات

### وتحديات

يبن تقرير دولي عن التنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا صدر عام 2007<sup>16</sup> أن الصلة بين الإنفاق على التعليم ومعدلات التنمية الاجتماعية والاقتصادية كان واهياً. فعلى مدى السنوات الأربعين الماضية خصصت بلدان المنطقة للتعليم ما

---

- Igal Hendel, Joel Shapiro, and Paul Willen (2005); "Educational opportunity and Income Inequality", Journal of Public Economics, Vol.89, Issues 5-6, June 2005, pp.841-870.

- Will Paxton (2012); "Education and Income Inequality: the Importance of Basic Education"; Global Partnership for Education Nov.13.2012.

<sup>14</sup> Erik Thorbeck and Chutatong Charumilind (2002); "Economic Inequality and its Socioeconomic Impact"; World Development Vol.30.No 9, pp.1477-1495; p: 1487-1488.

<sup>15</sup> Derek H.C.Chen and Carl J.Dahlman (2005); "The Knowledge Economy, the KAM Methodology and World Bank Operations"; Washington DC: The World Bank; 19, Oct.2005.P:3.

<sup>16</sup> "Un Parcours Non Encore achevée, la Reforme de l'éducation au Moyen orient et Afrique du Nord", Bank Mondiale, Washington, 2007. p:3

معدله 5% من GDP و 20% من النفقات الحكومية، وهذا أعلى مما خصصته البلدان المماثلة، لكن ذلك تزامن مع انخفاض في معدلات النمو، وتضاؤل في نمو الإنتاجية الفردية الذي حقق معدلًا سالبًا مقداره 5.66% في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا MENA مقابل 4,1% و 6,78% في جنوب آسيا وإفريقيا على التوالي<sup>17</sup>. والمفارقة هي أن ارتفاع النمو الاقتصادي قابلة في ستينات وسبعينات القرن الماضي انخفاض في مستويات التحصيل العلمي. هذا فضلًا عن أن تقدم مستويات التحصيل العلمي لم يؤدي إلى تحسن الإنتاجية الكلية TPF بل كانت إما منخفضة أو سالبة. ومن التفسيرات المحتملة التي أوردها التقرير لهذه المفارقة، أن مستوى التعليم في المنطقة بقي منخفضاً على الرغم من معدلات نموه المرتفعة، فالأرقام المطلقة ليست مهمة بحد ذاتها، بل المهم هو المستوى النسبي للتعليم مقارنة بالدول والمناطق الأخرى، حيث يجذب الاستثمار الأجنبي إلى البلدان ذات نواتج التعليم الأفضل.

وتؤيد هذا الاستنتاج، المقارنة بين مؤشر التعليم في المنطقة (وفق مؤشر اقتصاد المعرفة لعام 2012) ومؤشرات التعليم في أقاليم أخرى. فقد بلغ متوسط هذا المؤشر في دول MENA 3,48 (10 هي العلاقة القصوى) في مقابل 8,13 في أميركا الشمالية، 7,13 لدول أوروبا وAsia الوسطى، 5 في شرق آسيا والمحيط الهادي، 3,72 المعدل العالمي و 5,05 لأميركا اللاتينية<sup>18</sup>. أي ان نواتج التعليم في هذه المنطقة كانت الأدنى عالمياً باستثناء الدول منخفضة الدخل.

ومن التفسيرات الأخرى لضعف تأثير التحصيل العلمي على النمو والإنتاجية، تباين توزيع التعليم بين الفئات والمناطق، وبحسب بحوث مطبقة على عدد كبير من الدول فإن التوزيع الأكثر تساويًا للتحصيل العلمي له مردود ايجابي على معدلات النمو ومستويات التنمية البشرية<sup>19</sup>، وفي حال تكافؤ الفرص يؤدي الاستثمار في التعليم إلى تحسّن عدالة توزيع المداخل وتضييق الفجوة بين الأغنياء والفقراء. بيد أن فجوة التعليم ليست ناشئة فحسب عن التباين في فرص الحصول على مستويات التعليم

<sup>17</sup> Jean Eric Aubert & Jean Louis Reiffers, OP.Cit, table 2.1

<sup>18</sup> Knowledge for Development; "KEI and KI Indexes (KAM 2012)"; <http://info.worldbank.org>.

<sup>19</sup> للتوسع في هذه النقطة راجع: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2010 نيويورك. والذي اعتمد منهجية جديدة يتم فيها تصحيح قيم دليل التنمية البشرية والأدلة الفرعية الأخرى بمعامل عدالة التوزيع GINI.



نفسها، بل إنها تتصل أيضاً بالتفاوت بين الإمكانيات التعليمية للأسر، التي تشكل الحاضنة الاجتماعية للرأس المال البشري. ولذلك يوصي المؤرخ الأميركي جيرى ز. ميلر<sup>20</sup> بتكثيف الاستثمار في المعرفة حلاً لمشاكل عدم المساواة.

وعلى أي حال تظهر الإحصاءات الخاصة بالمنطقة وجود علاقة ضعيفة بين العدالة التوزيعية والمساواة في فرص التعليم، فمع مرور الوقت تزداد هذه الأخيرة سوءاً، في حين أن سجل عدالة التوزيع في المنطقة يعد أفضل من غيره، وهو ما يعزى ربما إلى انخفاض عائد التعليم مقارنة بكلفته. وهناك إحصاءات منشورة عن بعض بلدان المنطقة تبين أن العائد النسبي على التعليم (الدخل الشهري/ كلفة التعليم) ينخفض مع ارتفاع سنوات التحصيل للعاملين في الداخل، فيما تنعكس الآلية بالنسبة للمهاجرين الذين ترتفع مداخيلهم نسبة لما أنفقوه على التعليم. في مصر مثلاً؛ بلغ عائد التعليم للمقيمين 5% لما دون الابتدائي و2% للجامعيين، أما بالنسبة إلى المهاجرين فكان العائد سالباً للمرحلتين الابتدائية والمتوسطة و5% للجامعيين. وفي لبنان أظهرت دراسة الأوضاع المعيشية للأسر أن معدلات البطالة ترتفع مع تقدم التحصيل العلمي، فهي 4.2% لفئة الأميين وأقل من 9% لما دون المرحلة الثانوية، و9.7% و11.1% لحملة الشهادات الثانوية والجامعية على التوالي<sup>21</sup>.

وعلى العموم لم يكن لارتفاع الاستثمار في التعليم في دول المنطقة أثر واضح على النمو والعدالة وكذلك على نسب الفقر التي تراجعت بفضل السياسات الاجتماعية وليس بسبب زيادة الإنفاق على التعليم العام والجامعي. وإذا استندنا مثلاً إلى مؤشر نواتج التعليم (وهو مؤشر مركب من أربعة محددات: إمكانية النفاذ إلى التعليم، المساواة في الفرص، النوعية، والكفاءة) يتبين أن الدول الأكثر إنفاقاً على التعليم لا تصدر قائمة النواتج التعليمية للدول العربية الأربع عشرة المشمولة بالمسح، فليبنان مثلاً مصنّف في عداد الدول متوسطة الأداء، مقارنة بالأردن المدرج بين الدول ذات الأداء المرتفع، على الرغم من أن الإنفاق على التعليم الجامعي للفرد، يبلغ في لبنان ثلاثة أمثال معدله في الأردن، وينطبق الأمر نفسه على الدول الأخرى التي توزعت بين

<sup>20</sup> Jerry Z. Muller (2013); "Capitalism and Inequality: What the Right and Left Get Wrong"; Foreign Affairs, March/April 2013, Vol. 92, No 2, pp. 30-51. P: 50.

<sup>21</sup> الجمهورية اللبنانية- وزارة الشؤون الاجتماعية وآخرون، "الدراسة الوطنية للدحوال المعيشية للأسر"؛ (بيروت: وزارة الشؤون الاجتماعية، إدارة الإحصاء المركزي، UNDP، ILO)؛ الجدول 22-4، ص: 93.

أداء مرتفع للكويت، وأداء متوسط لكل من تونس وإيران ومصر والصفة الغربية وقطاع غزة المحتلين والجزائر، وأداء متدن للمغرب وجيبوتي والعراق<sup>22</sup>، وهذا التوزيع لا ينسجم كما هو واضح مع حصة التعليم من مجموع الإنفاق الذي تقوم به كل دولة من هذه الدول .

وهناك سببان على الأقل يقفان وراء ضعف الارتباط بين النمو الاقتصادي من جهة وتحسن معدلات التعليم وخصوصاً التعليم العالي من جهة أخرى:

السبب الأول: هو عدم الاتساق بين الجودة والتكاليف. ففي البلدان الصغيرة يصعب الوصول إلى نطاق الفعالية الأقصى في القطاع الجامعي، وبالتالي يتعذر تحقيق شروط المنافسة التي تضمن المواءمة بين الأسعار ونوعية المخرجات التعليمية. وهذا يعزز الفرضية التي تنظر إلى نواتج التعليم على أنها سلعة عامة، لأنها تستفيد أكثر من غيرها من الوفورات الايجابية الخارجية Positive externalities، الناشئة عن الاستثمارات الحكومية في قطاعات المعرفة والمعلومات والبحث والتطوير، ولكونها أيضاً ذات عائد اجتماعي مرتفع جداً لا يمكن تركه لآليات السوق. وبناء عليه فإن تمويل التعليم العالي يجب أن ينظم على نحو يعتمد فيه أساساً على القطاع العام كما هو الحال في فرنسا و ألمانيا...، أو على التمويل المختلط بين القطاع العام والوقفيات وقطاع الأسر، مثل أميركا وبريطانيا<sup>23</sup>. و حتى عندما يشارك القطاع الخاص في التمويل فيجب أن يتم ذلك في ظل تشريعات تنص على أن التعليم الجامعي هو قطاع غير ربحي.

السبب الثاني: إذا نظرنا إلى التعليم على أنه استثمار في الاقتصاد المعرفي، فإن الفعالية الاقتصادية للتعليم الجامعي تظل ضئيلة ما لم تعتمد الدولة مقارنة تشمل العناصر الثلاثة الأخرى التي يتكون منها مؤشر اقتصاد المعرفة (فعالية النظام الاقتصادي، الاتصالات والمعلومات، الابتكار والإبداع)، وقد أظهرت الأبحاث المختصة

---

<sup>22</sup>Un Parcours Non Encore Achévé, Op.Cit, p:15

<sup>23</sup> لمزيد من التوسع بشأن أنماط تمويل التعليم الجامعي في عينة من الدول العربية والأجنبية، يراجع: د. طارق الرؤوف محمد عامر (2006)، "مقترح لتمويل التعليم الجامعي بالدول العربية في ضوء الاتجاهات المعاصرة"، الجزائر: الملتقى الدولي حول "سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات"، جامعة محمد خيضر بسكرة-كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ومخبر العلوم الاقتصادية والتسيير، 21 و22 نوفمبر 2006.

صعوبة عزل اثر التعليم، عن آثار العوامل الأخرى، مما يعني ان انعكاساته الحسنة على النمو والتنمية لن تظهر ما لم يحصل تقدم مماثل على الصعيد الأخرى المذكورة.

إن ضعف العلاقة بين الاستثمار في التعليم الجامعي وبين تكاليفه ونواتجه، وكذلك بين مستوى الإنفاق الوطني في هذا المجال وبين النمو والتنمية الاقتصادية، ليس ناجماً فحسب عن خصائص الأنظمة التعليمية، بل هو متعلق أيضاً بالأساليب التي يعمل الاقتصاد من خلالها والسياسات العامة المتخذة بها، فالنموذج الريعي القائم على الأموال الآتية من الخارج يدفع أسعار وتكاليف الخدمات الاجتماعية الى الارتفاع، ومن بينها التعليم والصحة، فتتضخم تكاليفها بمعدلات تفوق نمو الإنتاجية، أما السياسات العامة فهي تتجه في كثير من البلدان إلى التركيز على الإنفاق الاستهلاكي أو على العمليات الجارية والتقليدية (رواتب وأجور، صيانة، مبان...)، وتخصص نسباً ضئيلة جداً للعمليات التي تكفل النوعية والجودة والتمايز، مثل البحث والتطوير والتدريب، المناهج،

### المبحث الثالث: تقويم نواتج التعليم العالي في لبنان:

تفاوتت كلفة التعليم الجامعي في لبنان على نحو كبير بين القطاع الخاص ويضم 40 مؤسسة ومعهد تعليم عال، والقطاع العام المقتصر تقريباً على الجامعة اللبنانية، وهناك تباين ملموس أيضاً بين الجامعات الخاصة نفسها، فتراوحت الكلفة الاجتماعية (التي تعادل إنفاق الحكومة والأسر معاً على التعليم) عام 2008 بين حوالي \$1400 للطالب الواحد/ في الجامعة اللبنانية و\$6145 للطالب في الجامعات الخاصة<sup>24</sup>. ويصل متوسط الإنفاق العام والخاص على الطالب الجامعي الواحد إلى 9820 دولار أميركي تقريباً إذا اعتمدنا الكلفة بمعناها الواسع التي تشمل السكن والنقل والكتب وغيرها، وذلك مقارنة بـ \$2000 للعام الدراسي 1994-1995 (\$1000 للتعليم الجامعي العام مقابل \$3650 للتعليم الخاص) أي أن الكلفة النسبية تضاعفت ما بين أربع وخمس مرات على الأقل، في حين ارتفع إجمالي الناتج المحلي للفرد مرتين ونصف فقط.

<sup>24</sup> مؤسسة الفكر العربي، "التقرير العربي الثاني للتنمية الثقافية 2009"، بيروت 2010، ص: 184-197.

وبينما كانت كلفة التعليم العالي في المؤسسات الخاصة تتراوح بين ضعفي الكلفة في الجامعة اللبنانية وخمسة أضعافها، على اختلاف الأقساط، ارتفع الفارق إلى ما بين ضعفي أقل الأقساط

وما يزيد عن اثني عشر ضعفاً قياساً بأعلىها. لكن الفجوة بين كلفة التعليم العام والخاص ستتناقص إذا أخذنا بعين الاعتبار التركيز الطلابي الكبير في السنوات الأولى بالجامعة اللبنانية ممن لا يتابعون دراستهم في السنوات الجامعية اللاحقة.

هناك تباين ملحوظ أيضاً في كلفة التعليم بين المؤسسات الجامعية الخاصة نفسها، وبحسب دراسة أعدتها لجنة التنمية البشرية في المجلس الاقتصادي الاجتماعي<sup>25</sup>، تنقسم مؤسسات التعليم الخاص إلى ثلاث فئات: فئة الأقساط العالية أكثر من 15 مليون ل.ل. سنوياً (عشرة آلاف دولار أميركي)، وفئة الأقساط المتدنية أقل من 6 ملايين ل.ل. (أقل من 4 آلاف دولار)، والمؤسسات متوسطة الأقساط أي ما بين أربعة آلاف وعشرة آلاف دولار. أظهرت الدراسة أيضاً أن 45% من الطلاب المستبانيين يتحملون رسوماً سنوية تفوق ثمانية ملايين ل.ل. كما كشفت عن علاقة وثيقة بين قيمة الرسوم الجامعية ونوع الدراسة، إذ لدى الميسورين فرصة أكبر للوصول إلى الاختصاصات الحيوية ذات المردود المستقبلي المرتفع نظراً لأقساطها الباهظة.

وعلى سبيل المثال كان الإنفاق على الطالب الواحد في بعض الجامعات اللبنانية الخاصة على النحو الآتي (عام 2008): \$17000 في الجامعة الأميركية في بيروت، \$10100 في جامعة البلمند، و\$2378 في جامعة بيروت العربية، لكن الاعتماد على الرسوم التي يسدها الطلاب في التمويل، تتراوح بين 64% في الجامعة الأميركية، و81% في البلمند، و86% في العربية، فيكون متوسط الأقساط في الجامعات الثلاث على التوالي \$11032، \$8186، \$2051.

اللافت هنا، هو أن الجامعات الخاصة ذات الأقساط المرتفعة، شأنها شأن الجامعات متوسطة ومنخفضة الأقساط، تخصص نسباً متدنية من موازنتها للبحوث والتطوير (R&D)، لكنها تؤمن موازنات أكبر للهيئة التعليمية، لذلك ينخفض فيها عدد الطلاب

<sup>25</sup> للمزيد راجع: روجيه نسناس وآخرون، نهوض لبنان- نحو رؤية اقتصادية واجتماعية وآخرون، بيروت: دار النهار للنشر، الطبعة الأولى، كانون ثان 2007. ص: 367-388.

للأستاذ الواحد، وهذا العدد يرتفع مع انخفاض معدل النفقات للطالب الواحد أو مع تدني معدل الأقساط.

وعلى العموم فإن عبء التعليم العالي مرتفع في لبنان ولا يتناسب مع الأوضاع المعيشية للغالبية العظمى من الأسر، فلو افترضنا أن متوسط دخل الأسرة الشهري يساوي \$900<sup>26</sup>، وأخذنا بعين الاعتبار أن متوسط الأقساط السنوية في الجامعات الخاصة لا يقل عن \$5000، فإن معدل كلفة التعليم الخاص للطالب الواحد يساوي نظرياً 46,3% من متوسط الدخل الاسري السنوي. وبما أن متوسط إنفاق الأسر على التعليم ما بعد الثانوي هو 2,4% من مجموع الإنفاق ويتراوح بين 4,4% لشريحة المداخيل العليا، و0,6% فقط للشريحة الدنيا عام 2004، فسنرى بوضوح كيف أن التعليم العالي الخاص يستهدف جزءاً من الفئة الدخلية الأعلى التي تضم 7,2% فقط من مجموع الأسر، وهذا يصح فقط مع إغفال التحويلات والإعانات والإنفاق المكمل البالغ أكثر من 1% من الناتج.

### اتجاهات التمويل ومعدلات الانفاق:

هناك ثلاثة اتجاهات بشأن تمويل التعليم العالي، الأول ينظر إلى التعليم على انه نشاط استثماري يتوخى الربح، ويدعو من ثم إلى إلغاء المجانية، واتجاه ثان يراه سلعة عامة Public good يفترض ان تمويلها الدولة، أما الاتجاه الثالث فيدعم التمويل المختلط.

ومع أن لبنان اعتمد الخيار الثالث، إلا أنه عانى في العقد الأخير من الظاهرة التي مرت بها دول الخليج الصغرى وهي انتشار الجامعات الخاصة بوصفها مشاريع تجارية لا مؤسسات ذات أهداف اجتماعية ولا تتوخى الربح كما هو حال الدول ذات التجارب العريقة. وهذا من أهم أسباب تقهقر جودة التعليم العالي وإخفاقه في تلبية متطلبات السوق على النحو المطلوب.

<sup>26</sup> احتسب الباحث هذا المتوسط على نحو تقريبي بالاعتماد على: متوسط إنفاق الفرد كما ورد في دراسة ميزانية الأسر 2004-2005 (إدارة الإحصاء المركزي)، ودراسة الفقر النمو وتوزيع المداخيل (UNDP، 2008)، وذلك بعد استبعاد أثر التحويلات والادخار ومع الأخذ بعين الاعتبار معدلات التضخم المتراكمة.

وقد عرف لبنان نمواً مطرداً في الإنفاق على التعليم بجميع مراحلها، فارتفعت كلفة تشغيل النظام التعليمي من 8,6% عام 1973 إلى أكثر من 13% حالياً، وما بين عامي 1994 و2010 حقق الإنفاق على التعليم العالي نمواً سنوياً يعادل 17% تقريباً في مقابل ما لا يزيد عن 8% نمواً اسمياً في الناتج الإجمالي في المدة نفسها، كما تضاعف حجم الإنفاق الحكومي على التعليم العالي عشر مرات تقريباً خصص جزء صغير منه فقط للإنفاق الاستثماري.

ترافقت الزيادة في الإنفاق، مع ارتفاع ملحوظ في كلفة التعليم قياساً إلى المعدل العام، فبين 2007 و 2012 سجل مؤشر أسعار الاستهلاك زيادة مقدارها 29.5%، في حين ارتفعت كلفة التعليم في المدة نفسها بنسبة 49.9%. وللمقارنة بلغت الزيادة في اسعار كل من الخدمات الصحية، والمواد الغذائية، والتجهيزات المنزلية 6.9% و 38% و 12.1% على التوالي، أي ان تضخم تكاليف التعليم كان الاعلى بين بنود الانفاق الاخرى باستثناء السكن. مما يدل على أن نمو العرض والطلب لم يكن متناسباً البتة في هذا القطاع.

ويحتل لبنان الصدارة تقريباً في نسبة الإنفاق الخاص على التعليم إلى الناتج الإجمالي والبالغ 9,1% مقارنة بـ 1,2% لليابان، و 2,8% لكوريا، و 0,4% فرنسا<sup>27</sup>، لكن لم يتجاوز الإنفاق الحكومي على التعليم 3,6% من الإنتاج الإجمالي، في مقابل 7,3% في تونس، و 5,9% في الولايات المتحدة الأمريكية و 5,9% لفرنسا<sup>28</sup> أي أن الصدارة التي يتمتع لبنان تعود إلى الإنفاق الخاص وليس إلى الإنفاق العام، و يستفيد القطاع الخاص أيضاً من المنح والتقديمات الحكومية التي لا تقل عن 3% من مجموع موازنات مؤسسات ومعاهد التعليم العالي في لبنان.

والسؤال الذي يطرح نفسه هو التالي: ما مدى التوازن بين زيادة كلفة التعليم العالي ونمو الإنفاق العام والخاص عليه من جهة، وبين العوائد الاجتماعية والاقتصادية المحققة نتيجة هذا الإنفاق من جهة ثانية، وهذا ما سنحاول الإجابة عليه لاحقاً.

<sup>27</sup> Charbel Nahas (2009), "Financing And Political Economy of Higher Education", Economic Research Forum; April 2009; p.23

<sup>28</sup> عبد الحسن الحسيني، "التنمية البشرية وبناء مجتمع المعرفة"، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2008.

## الفعالية التنموية والاقتصادية للإنفاق على التعليم العالي

سنحاول هنا تقويم فعالية الإنفاق على التعليم العالي على المستوى الكلي لا الجزئي، ضمن منهجية تقوم على مقارنة النتائج بين لبنان وغيره من البلدان، ومتابعة التغير في المؤشرات المحققة خلال العقدين الماضيين بالتزامن مع تغير الكلفة على الصعيد الوطني.

يقع لبنان في صدارة الدول العربية ودول منطقة الاسكوا في قائمة نسبة الالتحاق بالتعليم العالي قياساً إلى الشريحة العمرية المقابلة، حيث زادت هذه النسبة من 39% عام 2001 إلى 52.5% عام 2010، بينما كانت 32.8% في السعودية و10.2% في قطر و40.7% في الأردن و51.2% في البحرين<sup>29</sup> كما أعطى تقرير التنمية البشرية 2011 لبنان معدلاً مرتفعاً لدليل التعليم معدلاً بمعامل عدم المساواة مقداره 0.528% أي أعلى من متوسط الدول العربية والبالغ 0.307 ودول شرق آسيا والمحيط الهادئ 0.477 وكان معدله اقرب إلى الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة (0.58) منه إلى الدول ذات التنمية المتوسطة 0.396<sup>30</sup>.

لكن النتائج الأولية الواردة أعلاه غير كافية للحصول على تقويم دقيق لأداء قطاع التعليم العالي، بل لا بد من مقارنة مؤشرات التعليم العالي بكل من: كلفة ومعدل الإنفاق، دليل التعليم، دليل التنمية البشرية، دليل اقتصاد المعرفة، والإنتاجية. وهذا ما سيرد تفصيله في الجداول والفقرات التالية.

<sup>29</sup> المجموعة الإحصائية لمنطقة الاسكوا 2010؛ العدد التاسع والعشرون؛ الأمم المتحدة- نيويورك 2010؛ جدول 2-5.

<sup>30</sup> برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ تقرير التنمية البشرية 2011: الاستدامة والانصاف؛ جدول:9؛ ص:162-165.

جدول (1): القيمة المطلقة والنسبية للإنفاق على التعليم الخاص للطلاب  
الواحد في مقابل دليل التعليم ودليل الناتج المحلي ودليل اقتصاد المعرفة  
في بعض الدول العربية (2007).

الدولة	الموازنة للطالب الواحد (\$)	نسبة الموازنة للطالب الواحد/ حصة الفرد من الناتج (%)	قيمة دليل التنمية البشرية HDI	قيمة دليل التعليم	قيمة دليل الناتج المحلي	قيمة دليل اقتصاد المعرفة KEI (2012)
الإمارات المتحدة	15651	%27	0.868	0.789	-	6.94
الكويت	15042	%28.3	0.891	0.871	-	5.33
الأردن	2430	%66	0.773	0.868	0.670	4.95
البحرين	2207	%7.5	0.866	0.864	-	6.9
لبنان	6145	%100±	0.772	0,871	0.671	4.56

أعد الباحث هذا الجدول بالاستناد إلى:

- التقرير العربي الثاني للتنمية الثقافية، م.س
- تقرير التنمية البشرية 2007 /2008، م.س
- Knowledge For Development; "KEI and KI Indexes (KAM 2012)



جدول (2) نسبة الاتفاق على التعليم من الناتج مقابل دليل اقتصاد المعرفة KEI ودليل التنمية البشرية HDI في بعض الدول (2007).

KEI (2012)	دليل الناتج	دليل التعليم	HDI	الإنفاق على التعليم نسبة إلى الناتج المحلي (%)	الدولة
4,56	0,671	0,871	0,772	%13,1	لبنان
5,16	0,74	0,812	0,775	*%3,7	تركيا
4,56	0,739	0,75	0,766	*%7,3	تونس
8,02	0,866	0,958	0,874	%5,5	هنغاريا
7,97	0,9	0,98	0,921	%6,6	كوريا
8,21	0,954	0,982	0,952	%6,2	فرنسا
8,77	1	0,971	0,951	%7,1	الولايات المتحدة الأمريكية
8,28	0,959	0,946	0,953	%4,8	اليابان

اعتمد الباحث في إعداد هذا الجدول على:  
 - تقرير التنمية البشرية 2008/2007.  
 - البنك الدولي، KEI، 2012.

\* الإنفاق الحكومي فقط

جدول (3) مؤشرات عن لبنان ما بين عامي 1995 و 2007 (أرقام ومعدلات تقريبية)

المؤشر	1995	2007
نسبة الإنفاق على التعليم العالي من GDP	2,5%	4,1%
الإنفاق الوطني على الطالب الجامعي الواحد \$	2000	6900
الإنتاجية للعامل الواحد \$ (بأسعار 1995)	14000	14000 ±
متوسط اجر الفرد شهرياً فيما عدا بدلات النقل والتقديمات الاجتماعية	689 ألف ليرة	700 ألف ل.ل.
دليل التنمية البشرية HDI	0,794	0,772
دليل التعليم	0,86	0,871
دليل الناتج	0,75	0,671

اعتمد الباحث في اعداد الجدول على:

- الجمهورية اللبنانية-وزارة الشؤون الاجتماعية وادارة الاحصاء المركزي وآخرون؛ "دراسة الاوضاع المعيشية للاسر 1997"
- الجمهورية اللبنانية-وزارة الشؤون الاجتماعية؛ "خارطة الفقر البشري واحوال المعيشة في لبنان 1998؛
- الجمهورية اللبنانية-وزارة الشؤون الاجتماعية وادارة الاحصاء المركزي وآخرون؛ "الدراسة الوطنية للاحوال المعيشية للاسر 2007".
- تقريراً التنمية البشرية 1995, 2007.
- الحسابات القومية للبنان 1997-2010 (بيروت: الحكومة اللبنانية- وزارة الاقتصاد والتجارة، 2010).

تقارن الجداول الثلاثة بين النتائج التي حققها لبنان ونتائج دول عربية وأجنبية مختارة، وترصد كذلك تغير المؤشرات في لبنان خلال عشر سنوات، وذلك على ضوء التغير في نسب الإنفاق على التعليم العالي والعام (بحسب توافر الأرقام). وسنعمد اعتماداً على المعطيات أعلاه إلى تحليل الفعالية في المجالات الثلاثة التالية:

## 1. الفعالية في مجال تحقيق أهداف قطاع التعليم: تظهر الأرقام ضعف

العلاقة بين مستوى الإنفاق على التعليم وحصّة الطالب من موازنة التعليم من جهة وبين قيمة دليل التعليم من جهة ثانية. فحصّة الطالب الواحد من موازنة التعليم العالي بالأرقام المطلقة هي أعلى مرتين ونصف تقريباً من الحصّة نفسها في كل من الأردن والبحرين، ومع ذلك كان دليل التعليم في الدولتين قريباً جداً من معدله في لبنان.

ومع أن نصيب التعليم العالي من الناتج المحلي تضاعف تقريباً بين عامي 1995 و 2007، وزادت كلفة الطالب الجامعي بالأرقام المطلقة أكثر من ثلاث مرات، طرأ تحسن طفيف على دليل التعليم. ولا يمكن هنا غض النظر عن أن نسب الالتحاق بالتعليم الجامعي في لبنان ارتفعت من 39% عام 2001 إلى 51.6% عام 2007، لكن الفضل في ذلك لا يعود بالضرورة إلى ضخامة الإنفاق لأن دولاً عربية اقل إنفاقاً حققت تقدماً نسبياً أكبر (مثلاً ارتفعت نسبة الالتحاق في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتملين من 28.2% إلى 46.2% في المدة نفسها).

ومن جهة أخرى سجل متوسط عدد الطلاب للأستاذ الجامعي الواحد 11.4، لكنه يصل إلى ثلاثة أضعاف هذا المعدل في بعض الجامعات، و14.1 في الجامعة اللبنانية وينخفض إلى اقل من ثمانية في الجامعات العريقة. وبالمقابل تتراوح نسبة المتخرجين لعدد الطلاب ما بين 24% في الجامعات العريقة و8% في المعاهد الدينية، و12% في الجامعة اللبنانية و16% معدلاً عاماً<sup>31</sup>، ليساوي معامل الارتباط العكسي بين المتغيرين -0.62، وهي قيمة متدنية نسبياً وتدل

<sup>31</sup> لمزيد من التوسع بخصوص الأرقام والمعدلات يراجع: مؤسسة الفكر العربي، التقرير العربي الثاني للتنمية الثقافية، م.س؛ و:

Nahas, Charbel, Financing And Political Economy of Higher Education, Op.Cit;Table 16,p.27.

على أنّ الفعالية لا تتعلق بحجم الإنفاق للطالب الواحد بقدر تعلقها بطريقة توزيع هذا الإنفاق.

**2. الفعالية التنموية:** لم يكن للإنفاق على التعليم العالي تأثير يذكر على معدلات الدخل الفردي، فالأردن ولبنان حققا نتائج متطابقة في دليل الناتج المحلي عام 2007، على الرغم من فجوة الإنفاق الكبيرة على التعليم العالي الخاص بين البلدين، ويظهر الجدولان (1) و (2) أيضاً صلة ضعيفة بين معدلات الإنفاق على التعليم العالي والعام و بين قيمة دليل التنمية البشرية HDI، فحصة الإنفاق على التعليم من الناتج هي الأعلى في لبنان بين قائمة الدول التسع الواردة في الجدول (2)، مع ذلك فقد سجل اقل قيمة لدليلي التنمية البشرية (باستثناء تونس) والناتج. ويؤكد الجدول (3) هذا الاستنتاج، فمع أنّ كلفة التعليم العالي زادت بين عامي 1995 و 2007، وزاد معها الإنفاق الخاص والعام عليه، إلّا أن تراجعاً طفيفاً طرأ على قيمة دليل التنمية البشرية، في حين تراجع دليل الناتج (الذي يقيس حصة الفرد من الناتج الإجمالي مصححة بتبادل القيمة الشرائية Purchasing power parity) تراجعاً ملحوظاً، وبقيت إنتاجية العامل بالأسعار الثابتة على حالها تقريباً في المدة نفسها.

**3. الفعالية العامة:** ونقصد بها الانعكاسات الايجابية للتعليم على الأداء الاقتصادي العام، ويعبر عنها أفضل تعبير كل من دليل اقتصاد المعرفة الذي يشير إلى مدى توظيف البلد للمدخلات المعرفية في عملية الإنتاج، ومؤشر الإنتاجية العامة للاقتصاد TFP الذي يقيس الزيادة في الإنتاجية غير المرتبطة بزيادة العمل والرأسمال.

الأرقام الواردة في الجداول تشير بوضوح إلى أن الإنفاق على التعليم الجامعي والمكاسب التي حققها لبنان على صعد التعليم المختلفة، لم يتم توظيفها في الاقتصاد ولم تعزز الجوانب المعرفية في الإنتاج، فمؤشر اقتصاد المعرفة

Knowledge Economy Index في الأردن مثلاً يساوي 4.95 (من 10) مقابل 4.56 فقط للبنان أي اقل من معدل الدول ذات الدخل المتوسط/المرتفع.

إن ضعف امتصاص المدخلات المعرفية في الإنتاج، يفسر بدوره النمو المتواضع للإنتاجية الكلية TFP في الاقتصاد اللبناني، ومؤخراً قدر البنك الدولي هذه الإنتاجية في لبنان بـ 38 فقط في مقابل 100 للبرازيل<sup>32</sup>، وهو البلد الذي كان أقل لبنان إنفاقاً على التعليم، مع ذلك فإن لديه سجل أفضل على مستوى دليل اقتصاد المعرفة 5,66، ودليل التنمية البشرية 8,00، ودليل التعليم 0,883.

وفي الوقت الذي كانت ترتفع فيه موازنات الجامعات بأسرع من زيادة عدد الطلاب، عرف لبنان زيادة في معدلات الهجرة، وهذا مرده إلى نقص الفعالية العامة للتعليم العالي، بل يمكن القول أن تحسن مستويات التعلم صارت عامل طرد للطاقات المؤهلة إلى الخارج. وقد بين استطلاع المجلس الاقتصادي الاجتماعي أن طلاب الجامعات الخاصة يعلقون آمالاً كبيرة على فرص العمل المتوفرة في البلاد العربية والأجنبية.

### خلاصة واستنتاجات:

تكمن بؤرة المشكلة في قطاع التعليم العالي، من ناحية في النمو السريع للكلفة دون زيادة موازية في نواتج التعليم وعوائده، ومن ناحية ثانية في صعوبة توظيف هذه النواتج إن وجدت داخل الدورة الاقتصادية. فأهداف النمو والتنمية لا ترتبط بتراكم رأس المال البشري فحسب، بل تعتمد كذلك على استمرار تدفقه بمواصفات جيدة، وتمكن المجتمع وقطاعات الاقتصاد من استخدامه والاستفادة منه كما ينبغي. وعلى هذا الصعيد حقق لبنان معدلاً قريباً من متوسط الدول المتوسطة الدخل في دليل رصيد رأسمال البشري (0.51)، وكان معدله أعلى من المتوسط في دليل تدفق رأسمال البشري، لكن نتائجه كانت متدنية فيما خص دليل الاستفادة من رصيد رأسمال البشري،

---

<sup>32</sup> Toufic Gaspard, "Anatomy Of The Post War Lebanese Economy 1993-2010", Conference held by: The Lebanese Economic Association & Friedrich Naumann Stiftung, Beirut, November 23-24, p:7.

ما يثبت ان لدى الاقتصاد اللبناني قدرة محدودة على استيعاب مخرجات التعليم العالي، تلك التي لا تترك أثراً يذكر على مؤشرات الأداء الاقتصادي العام. ومن أسباب ذلك:

**أولاً:** ارتفاع كلفة التعليم العالي مقارنة بجودة عوائده، وهذا يعود إلى:

أ- فائض الإنفاق على التعليم العالي غير الحكومي، و نمو الطلب بمعدلات تفوق نمو العرض. و قد فاقم من انعكاسات ذلك على التكاليف، تحول التعليم الجامعي في لبنان تدريجياً إلى قطاع موجه إلى الداخل، حيث تناقصت نسبة غير اللبنانيين المنتسبين إلى جامعات لبنانية من 57.3% عشية الحرب الأهلية إلى أقل من 12% عام 2001-2000<sup>33</sup>، وهذا دليل آخر على ان ارتفاع كلفة التعليم قياساً إلى عوائده أسهم في تدني الفعالية مما يهدد بخروج لبنان تدريجياً من المنافسة الإقليمية.

ب- الافتقار إلى مخطط توجيهي عام للجامعات يضبط توسعها على إيقاع الحاجات الاجتماعية والمناطقية والاقتصادية. فنتيجة التوزيع العشوائي للجامعات وكثافة تأسيسها في فترة زمنية قصيرة نسبياً (1999 – 2004) على قاعدة الزبائنية السياسية والمحاصصة، برزت ظاهرة التجهيز الزائد على المستوى الوطني، ووُجدت مؤسسات جامعية عدة تعمل بأقل من الطاقة القصوى، ما أدى إلى رفع متوسط الكلفة، المرتفعة أصلاً بسبب التحويلات والتدفقات المالية التي تضغط على أسعار الخدمات غير المتداولة دولياً.

ج- عدم وجود نص قانوني ملزم، يشدد على إن التعليم العالي هو "سلعة عامة" لا سلعة تجارية، كما هو الحال في بلدان عربية وأجنبية. هذا بغض النظر عما إذا كان القطاع العام أو القطاع الخاص هو من يتولى توفير خدمات

---

<sup>33</sup> Nahas, op.Cit,p:11

التعليم. إن نصاً كهذا سيمنع دخول المستثمرين الباحثين عن أرباح طائلة إلى هذا القطاع كما يحصل الآن.

ثانياً: لم يحقق الاستثمار في التعليم الخاص وفورات خارجية Externalities Positive تذكر، كان من شأنها تحسين البيئة العامة التي يعمل فيها الاقتصاد. ونشير هنا الى سببين يقفان وراء ذلك:

الاول: انخفاض نسبة مخصصات البحوث إلى مجموع موازنات الجامعات الحكومية وغير الحكومية، فباستثناء الجامعة الأميركية في بيروت، وجامعة البلمند، وجامعة بيروت العربية، تخصص الجامعات السبع وثلاثين الأخرى وكل الجامعات التي أسست حديثاً نسباً ضئيلة من موازنتها للبحوث، فيما تذهب غالبية هذه الموازنات إلى الإنفاق على البنود التقليدية والجارية<sup>34</sup>.

الثاني: مع أن مؤشرات التعليم العالي جيدة في لبنان قياساً إلى البلدان الأخرى، فإن انعكاساته الاقتصادية ستظل ضعيفة ما لم يحقق البلد تقدماً على مستويات عدة، ومن بينها المسارات الأربعة التي تشكل دليل اقتصاد المعرفة KEI و التعليم هو واحد منها. وعلى سبيل المثال فإن لبنان متقدم على كل من تركيا وتونس في المكون الخاص بالتعليم في هذا الدليل، لكنه يتأخر عنهما معاً في مؤشر التجديد والابتكار وعن تركيا وحدها في دليل فعالية النظام الاقتصادي.

ثالثاً: حتى الآن ليس هناك عدالة نسبية في توزيع التعليم العام والجامعي في لبنان بين الفئات والمناطق، مع ان هذا يعد شرطاً مهماً لتحقيق الفعالية الاقتصادية والتنموية للقطاع وللاقتصاد. وقد تبين لنا سابقاً، كيف أن الكلفة الباهظة للتعليم العالي الخاص في لبنان، لا تلائم إلا جزءاً صغيراً من فئة أصحاب المداخيل العليا، ولا سيما مع استبعاد التحويلات والإعانات والتقديمات الاجتماعية، التي قد تعدل قليلاً هذه الصورة.

وإذا تتبعنا التغيير في نمط إنفاق الأسر بين عامي 1997 و 2004، بعد اهمال اثر ارتفاع الأسعار، يتبين أن الفئات الدخلية الواقفة عند حافة خط الفقر، انخفض إنفاقها على

<sup>34</sup> التقرير العربي الثاني للتنمية الثقافية، م.س، ص: 697

التعليم إلى النصف تقريباً نسبة إلى مجموع إنفاقها، بينما ارتفع إنفاق الشريحة العليا على التعليم في المدة نفسها من 9 % إلى 14.5 % تقريباً، وهذا يعزز القناعة بتراجع عدالة توزيع التعليم العالي.

النتيجة نفسها تظهر بطريقة أخرى، فالطلاب الآتون من المدارس الرسمية يمثلون 18 % فقط من مجموع طلاب الجامعات الخاصة، وما بين 2% و 5% فقط من الجامعات الكبرى<sup>35</sup>، بينما تصل نسبة الملتحقين بالمدارس الحكومية إلى 36% من مجموع التلامذة في لبنان و53% من طلاب المرحلة الثانوية. وبوسعنا أن نتوقع أيضاً التوزيع غير المتكافئ للتعليم العالي الخاص (العالي الجودة) بين المناطق، إذا علمنا أن متوسط الأجر السنوي للأفراد هو اقل من المتوسط العام في المحافظات الأربع: الجنوب، النبطية، الجنوب، البقاع والشمال، في حين أنه أعلى من المتوسط العام في بيروت وجبل لبنان.

ومن نافل القول الإشارة أخيراً إلى أن نظام التعليم العالي لا يتناسب مع الحاجات الفعلية للاقتصاد ومتطلبات تطويره، وهذا ما نعثر عليه في تشاؤم غالبية الطلاب المنتسبين إلى الجامعات، الذين يقللون من إمكانية الحصول على فرصة عمل في لبنان في مجال اختصاصهم بعد التخرج، وتؤكد ذلك أيضاً تيارات الهجرة التي تخرج محملة بالطاقات البشرية المؤهلة وتصطبب معها إلى الداخل موجات من العمال غير المدربين وغير المؤهلين علمياً.

---

<sup>35</sup> نسناس، نهوض لبنان، م.س



## المصادر والمراجع:

### المصادر العربية:

- إدارة الإحصاء المركزي، "الأوضاع المعيشية للأسر في لبنان 2007"؛ بيروت: الجمهورية اللبنانية 2008.
  - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2012)؛ "تقرير التنمية البشرية 2011- الاستدامة والإنصاف"؛ نيويورك: الأمم المتحدة.
  - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "تقرير التنمية البشرية 2010- الثروة الحقيقية للامم مسارات الى التنمية البشرية"؛ نيويورك 2010.
  - روجيه نسناس وآخرون، "نهوض لبنان- نحو رؤية اقتصادية واجتماعية"؛ بيروت: دار النهار للنشر، الطبعة الأولى، كانون ثان 2007.
  - طارق الرؤوف محمد عامر (2006)، "مقترح لتمويل التعليم الجامعي بالدول العربية في ضوء الاتجاهات المعاصرة"، الجزائر: الملتقى الدولي حول "سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات"، جامعة محمد خيضر بسكرة-كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ومخبر العلوم الاقتصادية والتسيير، 21 و22 نوفمبر 2006.
  - عبد الحسن الحسيني، "التنمية البشرية وبناء مجتمع المعرفة"، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الاولى 2008.
  - المجموعة الإحصائية لمنطقة الاسكوا 2010، العدد التاسع والعشرون؛ الأمم المتحدة- نيويورك 2010.
  - مؤسسة الفكر العربي، "التقرير العربي الثاني للتنمية الثقافية 2009"، بيروت: 2010.
- المصادر الاجنبية:

- Atkinson, Robert; "Inequality in the New Knowledge Economy"; (Book Chapter From: Antony Giddens and Patrick Diamond (Editors), the New Egalitarianism, Polity Press, London, July 2005.
- Aubert, Jean Eric and Reiffers, Jean-Louis (2003), "Knowledge Economies in the Middle East and North Africa Toward New Development Strategies, Washington: ", world bank, 2003
- Barro, Robert (1991); "Economic Growth in a Cross Section of Countries"; Quarterly Journal of Economics; Vol.106(2), PP 407-444.
- \_\_\_\_\_(2000); "Inequality and Growth in a Panel of Countries"; Journal of Economics Growth, 5, 5-32, March 2000.
- Charbel Nahas (2009), "Financing And Political Economy of Higher Education", Economic Research Forum; April 2009;
- Chen, Derek H.C. and Dahlman, Carl J. (2005); "The Knowledge Economy, the KAM Methodology and World Bank Operations"; Washington DC: The World Bank; 19, Oct. 2005
- Hendel, Igal. Shapiro, Joel. and Paul Willen (2005); "Educational opportunity and Income Inequality", Journal of Public Economics, Vol.89, Issues 5-6, June 2005, pp.841-870.
- Knowledge For Development; "KEI and KI Indexes (KAM 2012)"; <http://info.worldbank.org>.
- Krugman, Paul (1994); "The Myth of Asian's Miracle"; Foreign Affairs, Vol.73(3); PP.62-78.
- Paxton, Will (2012); "Education and Income Inequality: the Importance of Basic Education"; Global Partnership for Education Nov.13.2012
- Muller, Jerry Z. (2013); "Capitalism and Inequality: What the Right and Left Get Wrong"; Foreign Affairs, March/April 2013, Vol.92, No2, pp.30-51.
- Peng, Baochung (2010); "Status and Income Inequality in a Knowledge Economy"; Nottingham Univ. Business School Malaysia Campus Research Paper No.2010-11
- Thorbeck, Erik and Chutatong Charumilind (2002); "Economic Inequality and its Socioeconomic Impact"; World Development Vol.30.No 9, pp.1477-1495
- Toufic Gaspard, "Anatomy Of The Post War Lebanese Economy 1993-2010", Conference held by: The Lebanese Economic Association & Friedrich Naumann Stiftung, Beirut, November 23-24.
- « Un Parcours Non Encore achevée, la Reforme de l'éducation au Moyen orient et Afrique du Nord », Bank Mondiale, Washington, 2007.
- Van Den Berg, Handrik (2001); "Economic Growth and Development", New York: McGraw-Hill Irwin.